

نبوة المتنبي للأستاذ محمود محمد شاكر

كان أحرى أن يشكَّ أو يكذب الخبر ، لو أن في الأمر مجالاً للشكِّ واحتمالاً للتكذيب ، لأنه أشدُّ حبا للنتبي ، وعصبيته له ، وهو أنفذ بصيرة فيما يقال وأحكم تقدا للأخبار ، مع قرب زمان ، وصفاء ذهن ، وقوة حجة ، ومواناة وسائل التحقيق إذ ذاك ! انتهى .. الرسالة سنة ١٩٣٦ (الممدد ١٦١ - ص ١٢٥٥)

وأنا قد قرأتُ هذا الكلام في مواعده حين صدرت الرسالة وأردتُ أن أردّه ، ثم بداني أن أدعه حيث هو ، فإن الذي قرأ ما كتبت يعلم مقدار ما في هذا الكلام من الجودة وحسن الأداء وقوة الحجج وجلال البيان وسعة الاضطلاع وبلاغة الفهم ، ولكن بعض أصحابنا لم يزل بي حتى أخذ مني موثقاً أن أقول كلمتي فيه

وهذا النقد الذي رماني به أخي الأستاذ سعيد ليس مما يثيرني ويغريني بحمل السلاح والاستعداد للمركة . ولست أقول هذا استصغاراً لما يقول أخي أو استكباراً لما قلت ، بل هو حكيم عليه مجرداً من كل ما يجعل الحكم قاصراً أو باغياً وهذا الذي كتبه الأخ سعيد ليس مما أعدّه عندي نقداً ، وإنما هو اعتراض ، والاعتراض شبهة ، والشبهة يزيد لها البيان . أما النقد فأمر آخر لم يسوغ للأخ أن يظفر بالقدرة عليه فيما كتب^(١)

وقد أتى الأخ سعيد في كلامه من قبيل أنه عدَّ الأخبار المروية عن نبوة للنتبي وغيرها أخباراً صحيحة ابتداء ، وهذا أوّل الزلل في نقد الناقد . ولا بد لمن يريد أن ينقد نقداً أو يكتب فيما يتناول الروايات والأخبار أن يتحقق بدءاً بمعرفة الأصول في علم الرواية ، وأن يستيقن من قدرته على ضبط الفكرة حتى لا تنتشر عليه وتنفرق ، ويقع فيها الاختلاف والتضارب والناقضة . فلا بد لي هنا من أن أدلّ الأخ على الأصل في الأخبار حتى يعرف فرق ما بين الذي انتهينا إليه ، والذي وقف عنده غيرنا ، ثم نكشف له عن الشبهة التي

(١) سنين رأينا في النقد فيما كتبه للنظف الذي سيصدر في أكتوبر القادم ، رداً على كلمة عد جليّة للأخ وديع تلحوق نصرها للنظف في عدد يولييه سنة ١٩٣٦ (عن أبي الطيب اللنتبي ، ونسبه الطوى) ، فليظنّها الأخ سعيد تم

كتب الأخ سعيد الأفغاني كلمة عن (دين المتنبي) في المديدين من الرسالة (١٦١ و١٦٢) سنة ١٩٣٦ ، وقد عرض فيها لنبوة أبي الطيب التي يزعمونها وقت وكانت منه ، ولم يجد مندوحة عن القول (أو كما قال) : (بأن تنبؤه في الأعراب أمر واقع حقيقة ولا سبيل إلى الشك فيه ، تصافرت على ذلك كل المصادر الموثوقة حتى التي كانت تميل إليه كل الميل ، فلها لم تنف الأمر وإنما التمت له الماذير) ثم علق على هذا فقال :

« قرأتُ أخيراً عدد المقتطف الذي كتبه الأستاذ شاكر عن المتنبي خاصة ، فاذا به يذهب إلى نقي تنبؤ أبي الطيب الذي اتفقت عليه كل المصادر تقريباً . وقد أنعمت في تدبر الأسباب الحادية على النفس فلم أجد فيها مقننا به من القوة ما يقف لهذه الروايات الصحيحة ! !
والتاريخ لا يثبت خبراً أو ينفيه تبعا لميل مؤلف أو رايه ، ولا بد فيه حال النقي من التعرض لجميع الأخبار المثبتة خبراً خبراً وهذا لم يصنعه الأستاذ شاكر ! !

وأمر ادعاء المتنبي العلوية ليس فيه ما يهيج عليه الناس كل هذا ، على رغم ذلك الخيال الجليل الذي لبس ادعاءه لها في الكتاب المذكور ! !

وإذا كان ما ذهب إليه الأستاذ صحيحاً ، فقيم خجل أبي الطيب وحيأؤه كلما سئل عن أمر لقبه المتنبي ؟ ولم كان يمدُّ إلى اشتقاقه من النبوة تارة ، ويمتدّر بأنه شيء كان في الهداية تارة ، ويقول إنه يكره التلقب به ، وأنه (يناديه) به من يريد للنض منه ؟ وعلى أي شيء تقع كلمة كافور : « من ادعى النبوة بعد محمد أما يدعى الملك مع كافور » ؟ وكافور ليس من الذين يمتثلون على شاعر ، ولا ممن يروج الاختلاق ! !

وقد روى المرعي - وهو الحجّة الثبت - أمر التنبؤ ، وما حفر به من حادث ومجزات في رسالة القرآن . وأبو الملاء

جملة يمرضُ الذي كتبناه بالذي رفضناه ورددناه وأسقطنا الثقة به والاعتداع عليه

فالأخبارُ جميعاً تحتمل الصدقَ والكذبَ كما يقولون ، ومعنى ذلك أنها على حالة من البراءة الأولى لا توصفُ بصِدْقٍ ولا بكذبٍ . ولا يستحقُّ الخبرُ صفة الصدق إلا بالدليل الذي يدلُّ على صدقهِ ، فإذا لم يجد الدليلَ على صدقهِ ذهب عنه صفةُ الصدقِ وبقي موقوفاً . فإذا اعترضتهُ الشبهاتُ من قبيل روايته أو من قبيل درابته مالت به الشبهة إلى ترجيح الكذب فيه ، فلا يؤخذُ به ولا يعتمدُ عليه ، ويكونُ عملُ الناقدِ بمد ذلك أن ينظرَ في هذا الخبرِ نظرة التدبر ليستخرج الحقيقة التي من أجلها تكذبهُ راويه ، وبذلك يقع على حقائق مدفونة قد سترها الراوي بما كذب . وقد أشرنا إلى ذلك في كتابنا (المقتطف يناير سنة ١٩٣٦ ص ١١١) وإليك ما قلناه :

« اعلم أن أكثر ما يُروى في ترجمة هذا الرجل وغيره من الرجال ، إنما كان من الأحاديث التي تناقلها مجالسُ الأدباء ، ولا يرادُ بها التحقيق ، ولا ينظرُ فيها إلى صدق الرواية وسياق التاريخ وما إلى ذلك ؛ بل إن كثيراً مما يروى في تراجم رجالنا كان مما يرادُ به مضعُ الكلام في مجالس الأسماء أو في سامر الأدباء — هذا على أنها ربما حملت فيما تحمل أشياء لولا ورودها في هذه النصوص لافتقدنا من حلقات التاريخ حلقات لا ينتظم أمره إلا بها ، ولا يستمر إلا عليها . فلنل هذا كان لا بد لنا من النظر في النصوص وتمييزها ، وردّها بعضها والأخذ ببعض ، حتى لا تنقطع بنا السبل في الترجمة لمؤلاء الأعلام . فلا يفوتك هذا إذا قرأت ما نكتب ، أو أردت أن تقرأ أو تكتب »

ويقيني أن الأخ سمي لا يجد دليلاً على صحة هذه الروايات فيما زعم إلا أنه قد رواها فلانٌ وفلانٌ ، ورواها المرى — وهو الحجة الثبت — « وهو أشدّ مناجاً للفتني ، وعصية له ، وهو أنفذ بصيرة وأحكم تقدماً للأخبار مع قرب زمان وصفاء ذهن وقوة حجة ومواناة وسائل التحقيق إذ ذاك » ، ونحن لا ننكر على المرى شيئاً من ذلك ، ولكن الذي ننكره أن الذي كتبناه كان عصيةً لأبي الطيب ، أو حُباً له أو فيه . ليكن المرى صاحب عصية ، فذلك لا يجعلنا نحن من أهل العصية حتى نمسح بالحقيقة ، ونلمب بفن النقد من أجل أبي الطيب أو غيره من الرجال أما أن رواية المرى — وهو صاحب عصية لأبي الطيب —

مما يصحح هذه الأخبار أو يرجح الصدق فيها ، فهو حكم خطأ لا يصح لأحد أن يتابع عليه ، فإن أبا العلاء لم يشهد كذبهُ أنه لا يروى إلا الصحيح من الأخبار ؛ وترك المرى الشك فيها أو تكذيبها ليس يقوم أيضاً دليلاً على صحتها ، وليس المرى بمنزلة من الخطأ والنفلة ، وهو من هو ، فذهاب وجه النقد عن المرى ليس يكون طعناً فيه ، ولا يوجب نسبة الكذب إليه ، ولا نفي صفة الصدق عنه

وأحبُّ أن أقرب إلى الأخ حقيقة هذه الروايات . . . فهو يعلم أن الرواة قد رووا للرسول صلى الله عليه وسلم معجزات كثيرة ؛ وكثير من الذي رووه لم يشته أهل العلم بالحديث على طريقهم ؛ وقد رواها قومٌ على عهد الصحابة والتابعين ، وهي كذبٌ مخترعٌ بشهادة أئمة هذا العلم ، وقد بقيت هذه الآثارُ مرويّة إلى يوم الناس هذا ، وهي عند التأخرين شائنة معروفة متداولة مصدقة ، وقد وردت في كتب كثير من الأئمة العلماء . أفيمكن تداولها وذيوعها وتصديق العامة لها ، وورودها في بعض كتب العلماء هو الدليل الذي لا دليل غيره على صحة هذه الأخبار ؛ وأكثر من ذلك ، أيمكن ظهورها على عهد الصحابة والتابعين — على قرب زمن كما يقول الأستاذ —

وأنا حين أردت أن أكتب عن النبي نظرت في هذه الاختبار خيراً خيراً ، فلم أجد دليلاً واحداً يجعلها تستحق عندي صفة الصدق فأبقيتها موقوفة ، ثم عدت فنظرتُ فتناوشتها الشبهات واعتورتها الطمونات ، فلم أجد بداً من وجها بالكذب ، ثم عدت إليها فمارستها بالعقل وشعر الرجل وحوادث التاريخ لأستخرج منها الحقائق التي يسترها الرواة والتكذّبون فوقت لي أشياء هي التي جعلتها أصلاً فيما كتبت ، وأنا على يقين من

أبا الطيب عن حقيقة اللقب (الثنبي) يسألونه وهو بالشام ، وفي الشام أظهر نبوته وفي الشام اشتهر أمره ، وأكبر من ذلك أنهم يزعمون أنهم كتبوا عليه وثيقة أشهدوا عليه فيها يطلان مادعاه ورجوعه الى الاسلام وأنه نائب منه ولا يعاود مثله . فهلا كان الأولى بهم أن يظهرروا على هذه الوثيقة ولما عجز عليها كثير دهر ، وقد أخذها وال من الولاة فهي — ولا بد — محفوظه في ولايته . وكان أبو الطيب شجاعاً في حلق الأدياء والشمره وكثير من أصحاب السلطان وهو في جوار سيف الدولة . وقد أوقعوا بينه وبين أميره بكل ما ملكوا من أسباب للوقيعة ، أفنظن أنهم كانوا يجمعون عن إظهار هذه الوثيقة ، وإحراجها بها ، والعمل بها على تحقيره ، ثم على المناقرة بينه وبين سيف الدولة ! كانت كل هذه النقائص بالشام ، ومع ذلك لم يكن من أثرها إلا هذه الروايات الضعيفة التي تحمل ألفاظها الشكوك والريب

وأضعف من هذه الرواية رواية من يروي أنه كان يمدد إلى الثموريه على الناس بقوله : إن هذا اللقب (الثنبي) مشتق من النبوة ، فليس يُعقل أن أبا الطيب — وهو يعلم أن نبوته كانت مشهورة كما ذكر الرواة — يمدد إلى هذا التوجيه الضعيف اللبث ، وهو يعلم أنه كاذب ، وأن الناس مكذوبه لأنهم يعلمون حقيقة أمره

واعتذاره بأنه يكره التلقب به ، وأنه يدعوه به من يريد الفرض منه فهو بسبيل من ذلك في الضعف والسخف . على أنه مع ذلك لا يدل دلالة ما على حدوث النبوة التي يزعمونها ، بل على العكس من ذلك . . . إنه ليدل على أن هذا اللقب مقتول موضوع للكيد له والفرض منه ، وأنهم كانوا قد وضعوه له ليغيطوه به . ومثل ذلك كثير في كل عصر ومكان . ولعل الأخ سعيد لا يعدم رجلاً في بلده قد نبزه الناس بنبز يفيظونه به ، ولانشك أن هذا الرجل (يكره التلقب به ، وإنما يدعوه به من يريد الفرض منه)

وأما كلمة كافر فهي كلمة مفتعلة موضوعة ، وإلا تكن كذلك ، فليس فيها أيضاً ما يدل على شيء محقق كان قد حدث من أبي الطيب . وكافور كان قد سمع هذه الدعوى التي يزعمونها عن نبوة أبي الطيب وسلم بها ، ثم تكلم ، وليس تسليم كافر بها

وتصديق بمض الأامة لها في ذلك العصر ، وسكوت بعض العلماء عن الكلام فيها مما يدل على صدقها !؟

ونحن قد أتينا في الذي كتبناه عن الثنبي بالشبهات التي ترجح الكذب في هذه الروايات التي يراد بها الوضع من قدر الرجل والتحفير له ، والظن في نسه أو عقله أو خلقه أو أدبه . لا . . بل بينا أن ألفاظ هذه الروايات وحدها تحمل أكبر شبهة ، كالذي روى عن هذا اللادق السمي معاذ بن إسماعيل ، وقد روى الخبر بطوله في كتب كثيرة ، وأوردناه بهامه في كتابنا ص ٤٥ — ٤٧ واختصره الأخ سعيد في كلامه في الفند (١٦١) من الرسالة ، ولا أدري لم اختصره ، فإن الذي يقرؤه يجد فيه سمة الوضع والكذب مستلنة كما لم نستعمل في حديث غيره . وقد بينا بعض وجوه تقدمه في كتابنا من ص ٤٩ — ٥٢ . فكانت حجة الأستاذ سعيد في رد قولنا وإسقاطه أنه (لم يجد فيه مقنماً به من القوة ما يقف لهذه الروايات الصحيحة) ، وكان حقاً على الأستاذ أن يلمني وجوه الضعف في قول حتى استبريء منه ، أما هذه الكلمة المجردة فليست بالتي تمقط كلامنا جملة واحدة حتى ولو كان هذا الكلام سقطاً محضاً

أما ما اعترض به علينا فنحن نبين له وجه بطلانه . يقول : « وإذا كان ما ذهب إليه الأستاذ صحيحاً ، فقيم كان نخجل أبي الطيب كلما سئل عن أمر لقيه الثنبي . . . ؟ » إلى آخر قوله : فإن هذا الخجل الذي يزعمونه إنما هو من أباطيل الرواية ، وقد أتى به القوم ليضمدوا قولهم في خرافة النبوة . وإذا كان أمر نبوته مشهوراً متعالملاً أو كما يقول اللادق إن دعوته (قد عمت كل مدينة بالشام) ، وقد بلغ من شهرتها أنه قبض عليه من أجلها بالشام أيضاً وحبس (دهرأ طويلاً) ، وأن له قرآناً أنزل عليه . . يزعم أبو علي بن أبي حامد أن أهل الشام كانوا يحكون له سوراً منه كثيرة وأبو الطيب إذ ذاك بحلب ، فكيف يُعقل بعد هذه الشهرة أن يتندر إليه هؤلاء فيسألونه عن حقيقة هذا اللقب ؟ إن السؤال عن (حقيقة اللقب) بعد هذه الشهرة التي يزعمونها ليدل دلالة قاطعة على وضع هذه الأحاديث المروية والأخبار المتداولة التي تهور كثير من الأدياء في التسليم بصحتها كما فعل الأخ سعيد . ولقد كان هؤلاء الذين يزعمون أنهم سألوا

العبقري وفاء له وتقديراً بعد مرور ألف سنة على وفاته ، فلم يكن سبيلنا أن نعرض لأصول النقد وشرحها وتفصيلها ، ولم نأخذ الروايات جميعها بالنقد مرة واحدة ، فإن ذلك كان يقتضى منا وقتاً كثيراً وكتاباً كبيراً ، ولكن من يطلع على الذى كتبناه منصفاً متدبراً عارفاً بطرف من أصول نقد الرواية يعلم يقيناً أننا لم نكتب حرفاً واحداً إلا بعد أن استوفينا عندنا نقد الأخبار (خبراً خبراً) كما يريد الأستاذ سعيد ، وليس عسيراً على المتدبر أن يستخرج من الذى كتبناه الأصول التى نقدنا بها هذه الأخبار . ولعل الأستاذ قد قرأ كثيراً مما فاضت به الصحف والمجلات عن المتنبي ، وقرأ فى خلال ذلك كثيراً من نقد الأخبار التى رويت ، ولعله رأى أيضاً أن هؤلاء قد أخذوا كتابنا مصدراً استنبطوا منه أصول النقد التى وضعتها ، وفسحوا عليها فأخطأوا وأصابوا ، وليس هو بأقل منهم حتى يفوته ما أصاب غيره

محمد محمد شاكر

سنداً لها يحقق تاريخها ، ويثبت وقوعها بعد الذى ذكرنا لك من ضعف الروايات

هذا وقد أراد الأستاذ سعيد أن يعلنا سبيل التحقيق فى التاريخ فقال : « والتاريخ لا يثبت خيراً أو ينفى تبعاً لليل مؤلف أو رأيه ... إلى آخر قوله » وهو قد فعل أكثر من ذلك وأكبر ، وذلك أنه بعد اعتراضه قال : « وكافور ليس من الذين يخلقون على شاعر ، ولا ممن يروج الاختلاق » ، ولم يرد فى كلامنا ذكر كافور واختلافه حتى يعقب الأستاذ هذا التعقيب . هذه واحدة ، والأخرى أن الأستاذ قد حكم على كافور حكماً لم يرد له ذكر فى كتاب ، فهل يستطيع أن يؤيد هذا الحكم بالدليل التاريخى والبرهان العقلى أن كافوراً لم يكن يخلق على الناس ، ولا يروج الاختلاق . . ؟! لقد أتينا نحن بالروايات وتقضناها بالدليل — ضيفاً كان أو قوباً — أما أستاذنا فقد حكم على رجل بغير دليل ولا بينة من التاريخ أو غيره

ثم بقى اعتراض الأستاذ الذى يقول فيه : « وأمر ادعاء المتنبي العلوية ليس فيه ما يهيج عليه الناس كل هذا » . وأنا لا أعلم ما ذا يريد الأستاذ سعيد بقوله (كل هذا) ، وإذا أردنى على أن أحجبه على ذلك فليبين لى صورة البالغة فى قوله (كل هذا) ، فأنا لا أعلم من أمر هذه المسألة أكثر من أن الرجل قبض عليه بالشام وحبس . أما هياج الناس فلم يرد له ذكر فى كلامنا ولا فى كلام الرواة . وأما حجبه أو قتاله من أجل العلوية فليس يبدع فى التاريخ ، وكان لزاماً على الأستاذ قبل أن يكتب هذه الجملة ويصوغ هذا الاعتراض أن يرجع إلى كتب التاريخ ليعلم أن الذين قاتلوا أبى الطيب وحبسوه ، كانوا قد قاتلوا من قبله قوماً أو حبسوه من أجل ادعاء العلوية ، وكذلك فعلوا مع العلويين الذين خرجوا عليهم فى أرضهم وديارهم . فقتاله وحجسه ليسا يثبتان أن هذا الذى كان من أبى الطيب إنما كان إظهاره النبوة لا ادعاءه العلوية

وبعد ، فلو حمل الأخ سعيد نفسه على تدبر الذى كتبناه فى القنطف عن المتنبي لما وقع هذا الاعتراض الذى حاك فى صدره ، وقد أشرنا مرات فى كتابنا إلى وجوب ذلك ، فقد كنا نترجم للرجل ترجمة صحيحة يقرؤها القارى ليمثل صورة هذا الشاعر

بمحة التأليف والترجمة والنشر

ذكرى أبى الطيب

بعد ألف عام

كتاب ألفه فى بغداد الدكتور عبد الوهاب عزام الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة المصرية ذكرى للمعيد الألقى لأبى الطيب المتنبي ، وفصل فيه تاريخ الشاعر وأبان عن جوانب مهمة مجهولة من سيرته وأدبه ، وحدد المكان الذى قتل فيه أبو الطيب وزاره وصوره ، فجاء الكتاب أوسع وأدق ما كتب عن الشاعر إلى يومنا هذا

والكتاب مطبوع بمطبعة الجزيرة ببغداد على ورق جيد ويقع فى ٤٤١ صفحة من القطع المتوسط ويباع فى دار اللجنة ٩ شارع الكرداسى بمابدين والكاتب الشهيرة